



دريد محمود يحيى الشاكر العنزي*: ملاحظات حول الفعاليات النفطية في العراق

المقدمة التالية ضرورية لتوفير السياق المناسب، وهي موجودة في الكثير من الدراسات ولا يسعنا التجاوز عليها ولا اغفالها (منقولة)

يضم العراق 530 تركيباً جيولوجياً فيها احتمالات نفطية جيدة جداً، حُفر منها نحو 115 موقعاً في الوقت الحاضر وما يزال نحو 415 موضعاً يتطلب الاستكشاف.

يملك العراق ثالث أكبر احتياطي نفطي مؤكد قُدِّر بـ 115 مليار برميل شكّل نسبة 12,23% من احتياطي أوبك عام 2007، أما الاحتياطي غير المؤكد - في المصادر غير المكتشفة الذي يرى الخبراء من المحتمل اكتشافه في الطبقات الأعمق من الحقول المكتشفة وفي تراكيب جيولوجية جديدة تم تحديد معظمها بواسطة المسوحات الزلزالية ولكنها تنتظر عمليات الحفر - فإنه يتراوح بين 280-360 مليار برميل.

أما بالنسبة للغاز الطبيعي فقد تمّ تقدير الاحتياطيات المحتملة بحدود 9,000 مليار متر مكعب، أما الاحتياطي المثبت Proved Reserve فقد بلغ عام 2002 حوالي 3,100 مليار متر مكعب، حصة الغاز المصاحب منه حوالي 2,179 مليار متر مكعب أي بنسبة 70% من إجمالي الاحتياطيات الغازية.



أوراق في السياسة النفطية

وتتركز معظم هذه الاحتياطات في البصرة وذلك لضخامة الاحتياطي النفطي فيها ولاارتفاع معدل الغاز إلى النفط، بينما قُدرت احتياطات الغاز الحر بحوالي 921 مليار متر مكعب منها 455 مليار متر مكعب (حقول غازية).

تم تقدير احتياطي الغاز الطبيعي عام 2007 بـ 3,170 مليار متر مكعب بما يشكل نسبة 3,48% من احتياطي أوبك.

كما ورد اعلاه، لا يختلف اثنان على ما للعراق من موقع متقدم من المخزون النفطي والغازي وحصته التصديرية، لكنه يعاني من ضعف في هيكله الاقتصادي الأحادي جداً والذي أثر بشكل عام وجزئي على الفعاليات النفطية من بدايتها الى نهايتها. بالرغم من ذلك فإن العراق كان له دوراً سياسياً في تأسيس منظمات النفط العالمية (أوبك) ومن ثم العربية (أوابك)، غير ان النفط العراقي لم يدخل في سلة تقييم الأسعار العالمية والعربية وحتى في النفوط العربية وما يسمى بسعر دبي أو پلات دبي.

النفط العراقي خفيف ومتوسط وثقيل غير انه لا توجد تقنية للفصل بينها لتباع كل نوعية على حدة، وهي عملية بسيطة ليس لها إقرار إنشاء منظومات، كما سيرد توضيحه، في سعرها الخاص عالمياً، مما يسبب خسارة سعرية دائمة للعراق في عملية المزج او خلط الانواع الثلاثة الذي يؤدي الى تغيير المواصفات للأنواع الثلاثة، ويفقد كل منها خاصيته. وهذا مجال استثمار كبير للراغبين. تقدر الخسارة بين 2-3 دولار لكل برميل يُصدّر من سعر البيع كمعدل نتيجة هذه العملية الخاطئة والمهملة وغير المدروسة.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ومن الممكن ان يكون خط واحد اضافي مع خزاناته وانابيبه وملحقات ومنصات التحميل للنفط الخفيف من البصرة والذي يسمى سويت. وهذا الاستثمار لم يتطرق أحد إليه من قبل بل كان الاستثمار على عموميات العمليات النفطية. ومقترحنا في هذا الجانب هو: هناك خط انابيب وخزانات ومنصات تحميل متكاملة، فالمطلوب هو خطين إضافيين من الانابيب وخزانات من مناطق الانتاج الى منصات التحميل مع أفراد منصات تحميل لكل نوع، ولتكن الاتعاب دولار واحد لكل برميل للشركة المستثمرة وعلى النوعين المتوسط والثقيل لوجود طلب عليهما، ويبقى الخفيف في يد الدولة وسعره اعلى من بورصة دبي. بإمكاننا اعداد الدراسة التفصيلية بهذا الشأن. وهذه الدراسة لا تستغرق وقتاً طويلاً إذا كشفت وزارة النفط عن المعلومات الضرورية، السرية بالنسبة للمواطن العراقي والمكشوفة بالنسبة للشركات الاجنبية، وهي ليس أكثر من معلومات عن الكميات المنتجة للتسويق من سومو معلنة للجميع يوميا لكننا نحتاج ما يتعلق بالحقول. ويعتمد لغرض التنفيذ اعتماد عقد B.O.T

كلفة انتاج البرميل الواحد، كمعدل، بين اجزاء العراق المنتجة لا يتجاوز 1.5 دولار في اعلى المستويات، بينما تصل في الدول المجاورة المنتجة للنفط الى 7 دولار للبرميل الواحد. وهذا فارق سعري ربحي عالي جدا، وقياسا لكلفة الانتاج العالمي لا يعني شيئا حيث تصل الكلفة الى 22 دولار في مناطق عديدة من العالم ناهيك عن مناطق الانتاج البحري.

الكلف الحالية للإنتاج العراقي للبرميل الواحد هي:

-- \$1.5 للبرميل الواحد المنتج من قبل الفنيين العراقيين، الجهد الوطني.

-- \$9.0-9.5 للبرميل الواحد المنتج من قبل شركات النفط الاجنبية الروسية والصينية.



أوراق في السياسة النفطية

-- 21-21.5\$ للبرميل الواحد المنتج من قبل الشركات الاوروبية والامريكية.

فارق واضح في كلف الانتاج وله تأثير واضح على العائدية بالنسبة للعراق، وعلى الدفعات للشركات الاوروبية والامريكية، وحتى طريقة الدفع او تسديد مستحقات الشركات الاجنبية اعطتها حرية أكثر مما ادى الى الاستقطاع السريع من الخزينة والموارد، ولم نحصل على فائدة تذكر منها لا فنيا ولا زيادة انتاج بموجب المخطط، وبدأت مشاكلها تظهر عند تحديد سقف الانتاج من قبل اوبك للعراق. وقد قلنا وأكدنا هذا من اول ساعة التفاوض على جولات التراخيص وكان ذلك مع المعنيين.

ليس غريباً ان هناك تهريب للنفط الخام من الشمال والجنوب واسعاره غير معروفه بل وغير ثابتة لأنها لا تعود إلى الميزانية العراقية. وهذا حال الكثير من الدول المنتجة والتي لا تضبط موانئها وحدودها وبقية اماكن نقل النفط الخام في الداخل وانايبب نقل الخام ناهيك عن رفض الجهات المختصة ل نصب عدادات التحميل واجهزة الفحص لفترة طويلة بعد 2003 الا بعد التي واللتيا. وهناك طرق فنية في التهريب. ولا يخفى ان سعر البرميل المهرب لا يتعدى عُشر السعر الاعتيادي في أحسن الاحوال بل يصل الى اقل من خمسة دولار للبرميل. ومن الملاحظ ان ظاهرة ثقب الانايبب النفطية باتت منتشرة ومنها يبدأ التحميل والتهريب. وكذبا ما يقال ان هناك اعمال ارهابية في هذا الموضوع، ويعنى بها تفجير الانايبب، بل عند اكتشاف منطقة التهريب يفجروها للتغطية. واسبط دليل اماكن وقوف وطريق الشاحنات لها. وقد امتهن هذه المهنة الكثير من السواق والتجار والسياسيين والمنتفذين والا كيف يصل النفط الخام (حصرا) الى ثلاث دول من دول الجوار وبأسعار بخسة؟ طريقة تهريب الخام من الموانئ هي ان تفرغ الناقلات من كمية من المياه ويحمل بمكانها خام وتخرج رسميا على الخط الاحمر الغاطس للباخرة



أوراق في السياسة النفطية

وبأسعار بخسة لفقدان العدادات في حينها وانفلات الرقابة او ترتيب الامر بين المعنيين الى سوق البيع. والعملية ليست بهذه السهولة لكنها مورست وعلى اعين الاشهاد. ومن هنا نضع امام السادة المعنيين موضوع الجهد الوطني الكامل والاعتماد على الشركات الاجنبية كمقاولين لا غير وشراء الخبرات الفنية.

لكن الهيكلية الادارية للجهات النفطية تعاني من مواطن ضعف بارزة حالها حال بقية الهيكل الاداري في العراق وبالخصوص بعد 2003. بالتاكيد هذا عائق جبار امام الاعتماد على الجهد الوطني في تطوير العملية النفطية مع وجود أكثر من 6-7 ألف بئر نفطي معطلة او ميتة وكلف اصلاحها اقل بكثير من الحفر الجديد وقبله الاستكشاف للمكامن حيث تطور علم تصليح الابار بشكل كبير، وتصل التكلفة لإصلاح البئر الى مبلغ النصف او اقل مع اكتساب السرعة في الانجاز ومنها لأيام معدودة من التنفيذ.

ان عائدية البئر المصلحة أسرع من البئر المحفورة او حديثة الحفر مع توفر مستلزمات التنفيذ، بالأساس لأنها كانت منتجة في يوم ما، قريب او بعيد، وتتوفر لها خدمات الابار الى حد ما.

وهذا يعني الوصول السريع لطاقة انتاجية عالية سواء مصدرة او مصفاة او احتياط لسد موضوعة انخفاض الانتاجية المفاجئة في الكثير من الابار، لعدة اسباب، سريعاً وغير مبرر وارتفاع مناسيب المياه فيه وهذه طامة كبرى.



أوراق في السياسة النفطية

وصل اقصى الانتاج النفطي الوطني في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي الى 3.3 مليون برميل يوميا بجهود وطنية متميز لم تكن للشركات الاجنبية دور فاعل فيه الا خدمات من شركات روسية كمقاولين منفذين ليسوا مقيمين ولا مستثمرين.

كان في حينها اعلى مستوى انتاج واعلى مستوى دخل للفرد العراقي واقتصاد متميز بالكثير من الصفات وبالخصوص التعليم التقني الذي امتازت به تلك الفترة لخلق كادر وسطي ماهر متعلم ومتميز في الكثير من الاختصاصات أحياناً.

لم يعيش القطاع النفطي استقلالية اقتصادية رغم رعية الاقتصاد العراقي فقد كان متأثراً بكل الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق ولم ير رعاية خاصة. ولأنه العمود الاقتصادي للبلاد كان بالإمكان ان يكون شمولياً أكثر لو ان الحكومات المتعاقبة خططت لاقتصاد البلد وتنميته بشكل كامل حيث كانت نشوة هذا القطاع كبيرة في سبعينات القرن الماضي. ادى هذا الى اغفال جانب من النشاط النفطي. ورغم ذلك كان العراق البلد الوحيد الذي يمتلك خطوط انابيب تصديرية على أكثر من جهة واطول خطوط انابيب في المنطقة، كما هو معروف للجميع. وشملت نسبة التصفية نسبة عالية من الاحتياج الداخلي.

الميزة الذي امتاز بها القطاع النفطي علمية ومركزية القرارات في كل فترات الحكم من صدور قانون رقم 80 لغاية 2003.

وبعد 2003 تفرد العديد من الجهات في قرارات القطاع النفطي، منها جولات التراخيص المركزية وجولات التراخيص الكردية، وتفرد الوزراء والمسؤولين الحزبيين المتنفذين في لعب



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

دور اساء الى القطاع من تعاقدات ثنائية ذات مردود سلبي على القطاع النفطي وعلى الاقتصاد العراقي.

ورغم عقود التراخيص وما اثير حولها من انها سوف وسوف إلا انها لم تصل بالعراق الى مستوى تصديري عالي في وقت كان السوق يستوعب الزيادات لان خدمات ما بعد الانتاج لم تعر اهتماماً من قبل منتسبي القطاع النفطي وهم من غير المعنيين وغير المهتمين وغير المتخصصين بل طارئين على القطاع. وهذه الطامة الكبرى التي واجهت القطاع بعد 2003 من ناحية الهيكلية الادارية وما زالت ماثلة في كل المقاييس رغم طول خدماتهم. ولهذا ظهرت ظاهرة المستشارين واصبحت سمة غالبية ومن هنا جاء مقترحنا الاتي لتقسيم وزارة النفط.

تقسيم وزارة النفط

تقسم وزارة النفط الى ثلاث وزارات:

1-وزارة النفط. وتعنى بكافة شؤون النفط من البداية الى النهاية، استكشاف وحفر ونقل وتسويق ومعالجة مشاكل القطاع النفطي ومنها واهمها ديمومة واستمرار مستوى الانتاج بشكل يغطي ما يحتاجه العراق داخليا للتكرير، هذا بعد انشاء المصافي، ويغطي الكمية التصديرية المفروضة على العراق من قبل اوبك (مع ملاحظة حرمانه من التصدير في فترة الحصار ولمدة سبع سنوات مضافاً اليها فترة الحرب العراقية الايرانية) مع نسبة احتياطي لوقت الحاجة تغطية لأي طارئ داخلي من انخفاض الانتاجية المتوقعة خلال السنوات القادمة (سنتطرق لذلك لاحقاً) او احتياج السوق العالمي الطارئ او المستجد.



أوراق في السياسة النفطية

اما ما هو متوقع من حدوث انخفاض في انتاجية الابار النفطية في العراق بشكل عام فإنه يعود لسببين:

اولهما، محاولة انتاج اجباري من الابار بأقصى طاقتها بسبب العديد من المشاكل الفنية في بنية البئر وفي ارتفاع منسوب المياه في البئر واختلاطه مع النفط مما يعني بذل جهد أكبر في العزل، ورداءة في النوعية، وعدم قبوله.

ثانيهما، وهي المشكلة التي يخشى منها اغلب المختصين او المتعاملين مع العمليات النفطية الا وهي حقن المياه لرفع نسبة الانتاج. ورغم ان هناك مئات من الابار ومحطات حقن المياه الا ان المشكلة قائمة بسبب شحة المياه من الاساس طبيعيا.

وخاض ويخوض المختصون في مستنقع الخلافات مع السياسيين البعيدين عن فنية الموضوع وأهميته بالنسبة لقطاع الانتاج والذي يفكر به السياسيين انه مشروع فقط لإحالاته على جهة والحصول على عمولات.

اما لدى الفنيين فيعتبر اساس استمرار الانتاج بمستوى عالي غير مهتز او متذبذب، وفعلا هو حقنٌ وكأنه حقن إبره لمريض لوجوب نقاوة الماء المحقون ان تكون عالية جدا والا سببت سد مسامات خروج النفط وتعطل الانتاج تدريجيا.

من هنا نعتقد جازمين ان اولوية الاوليات هي موضوعة انشاء مشروع تحلية مياه البحر وبطاقة عالية جدا وتهيئة سبل نقل الماء الى كافة الحقول الجديدة والقديمة لان هذا المشروع هو عصب الاقتصاد النفطي العراقي والذي لم يعطى اهمية كما يستحق، لا وزارة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

ولا شركة عراقية يجب ان تنفذه بل شركة اجنبية ونكرر بطاقة عالية لسد حاجة وزارة النفط والباقي لمواطني المدن العراقية التي فيها حقول نفط. نعم، انه مشروع فوق الميول والاتجاهات، وفوق التخصيصات بقرض او منحة بمساهمة الامم المتحدة أو باستقطاع من الميزانية العامة بصيغة الاستثمار باي شكل كان. والغريب ان دول الجوار الخليجي جميعها لديها مثل هذه المشاريع وتعتمد عليها للاستخدام البشري منذ زمن طويل ولا تؤخذ تجاربهم بعين الاعتبار. ومع انخفاض نسبة المياه الداخلة الى العراق ومن كافة الحدود، والتغيرات المناخية التي ادت الى جفاف أكثر أصبح من الضرورات الملحة انشاء هذا المشروع، مع العلم ان ابار المياه الاعتيادية لها عمر وطاقة وتموت، لذا فإن الحل الامثل والواجب انشاؤه هو مشروع تحلية مياه البحر والا اضطررنا لسحب المياه من النهرين المتهالكين ومن ثم من الاهوار، كما حدث سابقا لنفس الغرض الفني.

ولا يخفى على الكثيرين ان بواذر ازمة دولية، ان لم تكن قائمة فعلا، ستقع في السنوات القادمة على اعادة تقسيم المياه وكذلك هجرة دولية وبل موجات هجرة بشرية وربما حروب محدودة لا تكفيها عائدات النفط ولا القروض لتعويض نقص المياه وستزال مدن. هذا ما علينا ان نقوله للمعنيين وللشعوب، ويمكننا تقديم الكثير لحل هذه الازمة.

والموضوع الاخر والبالغ الاهمية هو حجم الطاقة التخزينية للعراق لا تمثل اي حالة اقتصادية مقارنة بمقارنين ذلك بالإنتاج اليومي الفعلي في حالة توقف التصدير لأي سبب كان (مناخي فني طارئ عسكري) وما شاء الله المنطقة فيها متغيرات بالساعات لا يراعى فيها اي اعتبار انساني او تأثير على المدنيين. يتوقف التصدير اسبوعاً فيتوقف الإنتاج من البئر وتسد كافة نقاط الإنتاج وتتحول العملية الى عملية مأساوية فنية نفطية أقرب الى



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

الكارثة وذلك لعدم وجود طاقة تخزينية. هذا موضوع يحتاج ايضا الى وقفة وسرعة قرار وتنفيذ.

2-وزارة التصفية. تعتمد في عملها على انشاء المصافي داخل وخارج العراق. داخل العراق، لسد الحاجة الملحة للسوق العراقي ومحطات الكهرباء والمعامل والمصانع والمشاريع. والخارجي، في دول لا يوجد فيها نفط لبيع الخام العراقي خارج حصة اوبك التي افشلت كل التخطيط غير المدروس للمسؤولين العراقيين في تحقيق الملايين العالية من الانتاج للنفط الخام التي بنيت عليها اساسات هشة تحطمت عند تحديد سقف التصدير للخام العراقي (وقد ذكرنا المعنيين بهذا الموقف منذ عام 2008)، مع العرض ان كلفة النفط الخام المهيأ للمصافي اقل كلفة في المنطقة او العالم الذي سينعكس على كلفة انتاج المشتقات وتسويقها.

ولا يخفي على أحد العائديات الضخمة والسريعة لعملية التصفية الخارجية.

ولغرض التوسع البسيط والسريع فإن الصناعات النفطية أكثر عائدية من التصفية والمواد المنتجة من النفط أكثر رواجاً واعلى سعراً فهي صناعة تكفي لإنشاء وبناء اقتصاد بلد بتوفر المادة الاساسية الا وهي النفط الخام. وسوقها وتسويقها قائم ومستمر والطلب يزداد بزيادة وتنوع الانتاج والمنتجات البتروكيمياوية .

والموضوع الذي يجب التنويه له هنا ان عصر الطلب العالي للنفط الخام قد انتهى مع نهاية استقرار مجموعة من الدول التي بدأت بثورة صناعية وكانت تحتاج الى طلب عالي



أوراق في السياسة النفطية

والآن استقرت اقتصاديا وسياسيا فعاد النفط الى وضعه الطبيعي. وموضوع النفط الصخري موضوعة معروفة. ولا تتصاعد او تقفز الاسعار الا بوجود ازمات وهي في طريقها الى الحل بين الدول وقبل وقوعها من خلال اجراءات فعلية لتلافي تلك الازمات، ومثل بسيط ما ينشئ او انشئ من خطوط انابيب لنقل النفط الخام خشية اغلاق مضيق هرمز، وما يحاول العراق من مد انابيب.

اما موضوع التصفية في الخارج فيجب ان تفرد له دراسة خاصة ومهمة ويحتاج إلى قرار مركزي ملخصه تصفية النفط في مصافي اجنبية وعائداتها أكبر من عائدات أي قطاع اخر ومورد مهم وعالي للميزانية، وسريع وأسرع من أي عملية نفطية أخرى وتظهر خلال ايام.

3-وزارة الغاز بنوعيه المصاحب والطبيعي او المستقل او الحر. هذه بحد ذاتها تقوم عليها دولة كما ان دول قائمة عليها فعلا، استخراج وتصنيع وتصدير ومعالجة الغاز لاستخدامه في الصناعات البتروكيميائية وكوقود نظيف في المعامل ومحطات الكهرباء، واساس التوزيع قائم بشبكة انابيب من الستينات، وان الكمية المتوفرة في العراق من الغاز يمكن ان تكون بديلا لصادرات النفط الخام وبأسعار مستقرة نسبيا بالمقارنة مع اسعار النفط الخام .

ومادة الكبريت المستخرج من الغاز المصاحب للنفط الخام الثقيل (عالي النقاوة 99,99 مسحوق) كان لها قطار خاص ورصيف تصديري خاص وسوق عالمي خاص اغلبه مباع مقدما الى دول جنوب شرق اسيا وبأسعار تتجاوز الكثير من سعر النفط الخام، كمعادل سعري بين البرميل والطن، وما يحرق منه واضح للعيان وخسارة محافظة البصرة فقط نصف ميزانية دولة، والاكثر طلباً والاقل تأثيراً سعريا بقرارات معينة لعدم وجود منظمة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

عالمية رسمية مثل اوبك المتخصصة بالنفط الخام متخصصة بتسعير مادة الكبريت والكثير من المنتجات الأخرى.

وما يحرق منه اي الغاز وما يساء استخدام النفط هما، بجمع عائديتهما، اعلى من دخل قومي لبلد من البلدان المجاورة. بهذا نكون قد هيئنا لمرحلة انتقالية للنفط والعمليات والنفطية، مع العلم ان هذه الوزارات الثلاثة يترتب عليها ان تنشئ كادراً بأقصى سرعة لكي يواكب عملية التغييرات المطلوبة في عملية البناء الجديد.

كان الاكتفاء الذاتي للمشتقات كاملاً للمواطن قبل 2003، نعم للمواطن، اما المشتقات الخاصة مثل وقود الطائرات وزيوت المحركات الخاصة فكانت تستورد.

لضعف وعدم دراية الجهات ذات العلاقة في توزيع الدخل الوارد من عائدات النفط والدراية غير القانونية في تصريف العائدات والاعمال غير المشروعة ادى ذلك الى سوء تكامل التوزيع رغم ضخامة العائدات بعد عام 2003 ولغاية عام 2014 مما اضطر الحكومات المتعاقبة الى طرح كل النفط للاستثمار وبمختلف الاشكال وحتى اشكال استثمارية غير معمول بها ولكل حالة بحالتها. هذا ما توصلت اليه كل الدراسات وعلامتها فشل كل المستويات، وعلاماتها لم تستطع الدولة بوزارتها وقوانينها وتسهيلاتهما ومستشاريها ان تبرم عقداً واحداً لإنشاء مصفى استثماري او تكمل مصفى وطنياً (كربلاء) رغم ان العراق بأمس الحاجة لمثل هذا المشروع الاستراتيجي والذي يسد استيراد المشتقات التي تكلف سنويا كلفة انشاء مصفى.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

وبهذه المناسبة من الممكن حل المشكلة وبشكل كلي وتجاري وسريع وليس كبديل لعملية انشاء المصافي بل مكملاً لها ويمكن ان تستمر لعشرات السنين وهي التصفية للغير باستغلال الطاقات المتاحة لمصافي دول اجنبية وتزويدها بالنفط الخام العراقي خارج حصة اوبك لغرض التصفية للعراق، كما ورد انفا. وهناك عشرات الطرق للتعاقد والتنسيق في هذا المجال - الناتج لسد الحاجة المحلية، الفائض يباع بالتنسيق مع المنتج محليا في بلد المصفى وتصديريا للسوق العالمي. وبالتأكيد لدينا نظرة اوسع من ان نكتب في هذا المقال عن آلية التنفيذ السريع لهذا الفكر والتي ستحل ازمات كثيرة في العراق وبفترة اقل من شهر، معتمدين على دراسة اولية مهيئة لدينا ومتكاملة، وهي عائديات اضافية وعدم إنفاق، وتوفير مبالغ طائلة تخصص لإنشاء مصافي ومشاريع نفطية وعلى رأسها مشروع تحلية مياه البحر.

من الجدير بالذكر ان اسعار المشتقات لا تقارن بأسعار النفط الخام لارتفاعها في السوق العالمي واستمرار الطلب عليها.

ونحن نقترح ان تكون هناك استقطاعات من الموازنة لإنشاء مشاريع استراتيجية ذات عائدية عالية من اجل احتواء تذبذب اسعار النفط الدولية وتأثيره السلبي على الموازنة.

وحتى تكتمل العملية التسويقية للنفط الخام والمشتقات نرى من الوجوب ان تكون هناك مؤسسة متكاملة ملكا للحكومة المركزية للنقل سواء للنفط الخام أو المشتقات او الغاز، من اسطول ناقلات بحرية وكادر متكامل. وهذا بحد ذاته يوفر مردوداً عالياً آخر مغفل عنه او متغافل عنه، حيث يباع النفط الخام واصل وليس على ظهر الباخرة.



أوراق في السياسة النفطية

نحن على ثقة ان لدينا امكانيات وقابليات يمكنها تحقيق الاهداف المرجوة ولا تبالي بمحاولات بعض المنتجين للتأثير على السوق وعلى أسعار النفط الخام لأنه سلعة ليست ذات استخدام واحد كمحروقات بل متعددة الاستخدامات وهو كجذع شجرة يخرج منه عشرات الاغصان.

ان من مواضيع الخسارة التي نسعى للتخلص منها هي استخدام النفط الخام في غير محله مثلا.

انتشرت ظاهرة حرق النفط الخام (وهو كنز ومستقبل الاجيال) في العديد من محطات الكهرباء ذات الانتاج العالي للكهرباء علما انها تبلع ولا تحرق النفط الخام بل تستهلك منه كميات كبيرة جدا على مدار الساعة لإنتاج الكهرباء. وهذه المحطات مخصصة لاستخدام الكاز كوقود، ونلاحظ انها تتسارع في الاستهلاك للنفط الخام وتتسارع هي في الاستهلاك وتحتاج الى صيانة أكثر مما لو استخدم الكاز فالخسائر خسارات ثلاث:

اولاهما، حرق الخام في غير محلة (لكن للضرورة احكام واهمها عدم الدراية).
تري بكم يباع برميل النفط الخام للكهرباء؟

وثانيهما، ان انتاج الطاقة الكهربائية في استخدام النفط الخام كمحروقات اقل من استخدام الغاز الطبيعي الذي صممت عليه المحطة.

وثالثهما، ان كلف تصليح محطات الكهرباء ازدادت بشكل مضاعف لعدة مرات مما ادى لتوقفها لعدم وجود التخصيصات اولا، وثانيا لعدم توفر قطع الغيار دائما، الا ان الحالة مستمرة.



أوراق في السياسة النفطية

والظاهرة الثانية هي التصفية في المصافي الصغيرة التي لا تنتج الكميات المفروض انتاجها من المشتقات لا كماً ولا نوعاً وانتاجها من النفط الاسود اكثر من 40% حيث يذهب النفط الخام الى النفط الاسود وهذه خسائر غير محسوبة كمياتها بدأت بالزيادة بشكل واضح بعد انتهاج وزارة الكهرباء بالاتفاق مع وزارة النفط بمشورة مستشاري رئيس الوزراء اصحاب العلاقة حيث قامت وزارة الكهرباء بإعلان مناقصات استثمارية لإنشاء مصفى في ارض المحطات الكبيرة لإنتاج النفط الاسود من النفط الخام او الديزل من النفط الخام لاستخدامه كوقود للمحطات دون النظر لمعايير التصفية الاساسية للنفط الخام وهذا هدر بطريقة قانونية وبطريقة مجحفة. وفي الحقيقة هي ارحم من حرق النفط الخام كوقود.

نحن في بحثنا هذا تطرقنا الى مواضيع غير مطروحة من قبل، وقد جاء ذلك عن عمر طويل في العمل في القطاع النفطي. اما ما هو مطروق وممكن ان نجده في كل دراسة فمنه ما نوجزه حسب الحساسية:

الخصخصة: قناعتنا تامة وهي لا خصخصة في اقتصاد احادي ريعي، نسبة مشاركة القطاع الخاص هامشية في الاقتصاد وبالخصوص القطاع الخاص النفطي المعدوم الا في النقل الداخلي وهذا ليس عمل يعول عليه وليس خصخصة في مثل حال الاقتصاد العراقي. ليس هناك شركة خاصة واحدة تملك معدات خدمات نفطية متكاملة ولا يوجد شركات صيانة مشروع نفطي متوسط ولا يوجد مكاتب او معاهد تخرج خبرات نفطية او كادر نفطي حتى خريجي كليات القطاع النفطي لا يحصلون على تعيين لدى الدولة مع ان الحاجة قائمة وفعلية بحجة واهية للدخول في ميدان العمل الخاص، وشركات جولات



أوراق في السياسة النفطية

التراخيص لا تعين الا من له خبرة او شهادة ممارسة مهنة او شهادة صحية نفطية لتعين خريجي الكليات النفطية. ففي هذه الحالة فإن التخصص في القطاع النفطي تعني بيع القطاع او جزء منه الى رأسمال عراقي ليس صاحب اختصاص وراس مال عربي وأجنبي لتعطيل العمل في القطاع النفطي وليس لتطويره في سبيل الحفاظ على القطاع النفطي في بلدانهم كما يجري للموائى في عموم المنطقة.

خصخصة التعليم تمت بشراء دور وجعلها مدارس، نعم، تأجير او شراء بنايات وجعلها كليات لوجود قاعدة لذلك. الصحة، نفس الشيء. الزراعة، من الاساس قطاع خاص. الجوانب الخدمية تتجح في التخصص اما الانتاجية والفنية فإنها تحتاج الى جهود وخبرات وراس مال متخصص جدا وقوانين تخدم التخصص وتخدم بيئة العمل والا بيع القطاع النفطي الى الرساميل النفطية العربية والاجنبية ويسحق القطاع للحفاظ على صناعتهم النفطية.

لقد اثبتت كل الظروف الموضوعية والذاتية في هذا القطاع انه بدون الدور الفعال للدولة لا يمكن ان تتجح اي عملية خصخصة فيه. اما ما هو موجود من متناثرات المعامل للتعبئة والتغليف والتصفية المشوهة فهذا لا يعني خصخصة ولا شيء يشابهها. وللقطاع النفطي عالمه الخاص وقوانينه الخاصة، ولم يصدر لحد الان قانون استثمار متكامل. ومن هنا نؤكد وجوب التفرقة بين القوانين: قانون استثمار النفط الخام وقانون استثمار الغاز وقانون استثمار التصفية وقانون استثمار الانابيب والخزانات، وكل واحد منها يعادل استثمار قطاع اقتصادي بحاله والتي اثبتت التجربة هزل الاستثمار في العراق وبأيدي غير كفوءة. ونوجه سؤالاً واحداً الى المعنيين في الامر: ما هي نسبة الاستثمار السنوي الى الدخل القومي او الى التخصيصات للميزانية؟ اكيد لا تتعدى نصف من الواحد % قياسا للدخل



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

القومي السنوي، وحسابات الكلفة من رئيس هيئة الاستثمار الى أصغر موظف تساوي الخسارة وبدون عوائد او ربحية، والغريب ان الكل تغير الا هيئة الاستثمار.

خلال العقود الثلاثة من القرن الماضي والعقدين في القرن الحالي اثبتت الحياة الاقتصادية ان الدولة هي التي اوقفت انهيار الاقتصاد العالمي من حجم الدعم غير المعقول والخيالي للشركات والبنوك والتي بلغت الاف الترليونات من كل انواع العملات للشركات والبنوك واثبت ذلك بطلان تبجح الاقتصاديين بانه يجب تحديد دور الدولة وتحجيمها. وكان ذلك في الدول الرأسمالية المتقدمة الذي يساهم القطاع الخاص بنسبة تصل الى 85% من الناتج القومي وللمشاريع المتوسطة والصغيرة حصة كبيرة فيه.

فلا خصخصة بدون قاعدة فنية متكاملة ولا خصخصة بدون شركات صاحبة خبرة وعمر انتاجي. لا خصخصة بدون مشاركة هذه الشركات بنسبة مقبولة من الدخل وبإمكانية توسعية لاستيعاب الايدي العاملة. هل يمكن ان تكون خصخصة في القطاع ولا توجد شركة عراقية لديها حفارة ابار واحدة او خبرة لتصليح الابار؟ يعني الحديث طويل والخصخصة مضيعة لتاريخ النفط والقطاع النفطي العراقي. ومن الممكن اعداد دراسة قانونية واقتصادية لهذا الموضوع على ان تتوفر لدينا بيانات معينة.

نحن لا نريد ان نتحيز للجانب النفطي في الاقتصاد لكن هذا الواقع انه الاكثر عائدية واستراتيجية. العائدية، لتوفر المادة الاولية ويمكن حسابها بحساب كلف اقل من السوق واقل مما يقدم للمستثمر دعماً لإنتاجها (هذا حال كافة المواد الاولية المتوفرة محلياً) وتسويقها الداخلي وليس سعرها التصديري الذي تتحكم بها الاسعار الدولية مع توفر



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

التجربة والكادر الفني وامكانية تهيئة الكادر الاداري حتى لو اعتمد من خارج العراق كعقد مؤقت.

المهم ان يفرد للنفط والصناعات النفطية حظ اوفر من الميزانية والاستثمار والقروض طويلة الاجل والشراكة المتوسطة الاجل ونظم التسديد السائدة والاجلة لغرض خلق دفعة جديدة اقوى من ان يحسب حساب أي قطاع اخر من القطاعات الاقتصادية ولمدة أربع سنوات متتالية على ان نتخذ درساً من مشكلة مصفى كربلاء فنتيجة سوء التخصيص توقف العمل به.

هذا موقف تحديدي لأسرع المشاريع النفطية التي تجلب وتدر عائدية سريعة للميزانية وبها بدون كلف عائدية فقط.

زيادة انتاج النفط والغاز لتحسين الاستدامة المالية:

هذه العبارة وردت في البرنامج الحكومي للسنوات 2014-2018

لماذا هذا الخلط بين الاثنين؟ نحن نعتقد بضرورة الفصل لسبب واحد وهو ان هناك محددات للنفط وليس هناك اي محددات لإنتاج الغاز كما هو معروف للجميع الا من اعد البرنامج وان التركيز يجب ان يشمل الاثنين لانهما عمود الاقتصاد.

الموضوع الاكثر حساسية ولغرض اعطاء موقف واضح فيه هو الاتفاقات السرية بين الحكومة المركزية وحكومة الاقليم. اقول سرية لأننا لا نعلم عنها الا القليل، لذا نطالب بإعلانها كاملة لغرض تمكين المختصين من تقديم دراسات متكاملة عن الوضع النفطي



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

في العراق وبموجب الطلب الاخير من المؤتمر المنعقد الان في البصرة وبحضور مكثف من شركات عربية وعالمية لم تنشر بشكل دقيق لكي نعرف من حضر ومدى الاستفادة منهم ومن خبراتهم وتبنى توقعات على ذلك لان التقييم العلمي لا يعتمد على العدد حصريا او الدولة المشاركة.

ونعود الى الإقليم، ان ما طلب منه من تزويد المركز يزيد عن انتاج دول مثل سوريا واليمن والسودان. والملاحظ انه حدد رقماً مطلقاً ولم تذكر الزيادة إذا حصلت لمن العائدات، او النقصان إذا حصل كيف يعوض وكيفية مشاركة وزارة النفط لعلاج ذلك. مع العلم ان الاقليم اعطي حجماً أكبر من استحقاقه من الناحية الادارية والمالية في الجانب النفطي وهو بدوره سلمها الى جهات سرقت أكثر من بقية المناطق ولم يقدم حتى كشف حساب بسيط لحكومة المركز للاطلاع. ما نريده هو أن نحاسب لتكتمل الدراسات عن قطاع النفط. فالمحاسبة هي من واجبات دوائر في حكومة المركز وهي تعد بأعداد كبيرة وليس وزارة او جهة امنية.

وقفه مع مسودة الموازنة

ونحن نكمل هذه الدراسة السريعة اعلنت المسودة للموازنة لغرض عرضها على البرلمان ولنا فيها وقفه سريعة.

اعتمد سعر 45 دولار للبرميل المصدر من النفط الخام.



أوراق في السياسة النفطية

بما ان لعائدات النفط خاصية ومركزية في توليد الدخل القومي وانه يمثل حوالي 92 % من ايرادات الموازنة العامة فنقترح الآتي:

ان يستقطع دولار واحد عن ايراد كل برميل للمشاريع الكبرى ويعوض من الزيادة عن الـ 45 دولار ويخصص للمشاريع الكبرى والمهمة. مثلا، مشروع تحلية مياه البحر لسد حاجة موضوع الحقن للماء في ابار النفط وهو مشروع من الضروري بمكان والباقي تسقى به البصرة ومحافظات مجاورة.

ومبلغ الدولار هذا مقدر بهذه المعادلة:

1 دولار

3.8 مليون برميل يوميا

366 يوم في السنة

حاصل ضرب هذه الارقام يكون الناتج 1391 مليون دولار في السنة أي حوالي 1.4 مليار دولار في السنة وما يعادل 1.7 ترليون دينار عراقي على اساس سعر صرف 1200 دينار للدولار الواحد.

الا يستحق القطاع النفطي هذا المبلغ وهو إضافي للتخصيصات، مشروع تحلية مياه البحر والباقي لإكمال مصفى كربلاء. واعتقد جازما ان هذين المشروعين من الالهية بمكان.

وقفنا الله لخدمة شعبنا والعراق بلدنا وعيشنا ومدفننا. وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسة النفطية

(*مستشار ومحكم الدولي في الاقتصاد وقضايا النفط
عضو الهيئة الاستشارية لغرفة تجارة بغداد/النائب الثاني
عضو مجلس الامناء لمركز الاسكندرية للتحكيم الدولي
عضو المجمع العلمي في الاسكندرية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى
المصدر 17 كتنون الثاني 2018

<http://iraqieconomists.net/ar/>